

The role of environmental governance in enhancing the disclosure of financial information related to climate change: A proposed framework under of international standards

Abdulwahed G. Mohammed*

Department of accounting, College of administration and economics, University of Mosul, Nineveh,
Iraq
abdulwahed_ghazi@uomosul.edu.iq

Abstract:

The aim of the research is to study and analyze the role of environmental governance in enhancing and activating accounting disclosure of financial information related to climate change, in light of international standards issued by professional organizations such as the SASB standards, GRI standards, and others.

On the practical side, the researcher tested the impact of environmental governance on the disclosure of financial information related to climate change through an electronic questionnaire, where 82 forms were distributed to a number of academics in Iraqi universities, as well as professionals (accountants and auditors) working in both the public and private sectors. The results were analyzed using the SPSS program.

The research reached several conclusions, the most important of which is that improving the level of environmental governance contributes to enhancing corporate transparency and increasing investor and stakeholder confidence in financial information related to climate change.

The research also presented a number of recommendations, the most notable of which is the need to benefit from international experiences in adopting governance principles in general, and environmental governance in particular, in order to activate disclosure and increase transparency regarding environmental issues, sustainable development, and climate change.

Keywords: Environmental governance, climate change, international standards.

Conclusions:

1. Enhancing Transparency and Trust: Improving the level of environmental governance contributes to enhancing corporate transparency and increasing investor and stakeholder confidence in financial information related to climate change.
2. Promoting Sustainable Participation: There is a positive relationship between the level of environmental governance and corporate participation in sustainable initiatives and programs related to climate change.
3. Improving Environmental Risk Management: Strong environmental governance enhances companies' ability to manage environmental risks related to climate change, thereby improving the analysis and disclosure of financial information associated with these risks.

4. Improving Corporate Financial Performance: Enhancing environmental governance can have a positive impact on a company's financial performance due to the growing interest of investors in environmental issues.
5. Supporting Disclosure Requirements: Environmental governance and its principles play a role in providing and strengthening the requirements for disclosing financial information related to climate change in accordance with international standards.
6. Empirical Evidence: The study's analysis results showed a statistically significant correlation and impact between environmental governance and the areas of disclosure of financial information related to climate change (in line with international standards).

دور الحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي: إطار مقترن في ضوء المعايير الدولية

* عبد الواحد غازي محمد

قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، نينوى، العراق

abdulwahed_ghazi@uomosul.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث الى دراسة وتحليل دور الحكومة البيئية في تعزيز وتفعيل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي ، في ظل المعايير الدولية الصادرة من منظمات مهنية كمعايير SASB ومعايير GRI وغيرها، وفي الجانب العملي عمل الباحث على اختبار تأثير الحكومة البيئية على الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي وذلك عن طريق استبيان الكتروني إذ وزعت (82) استمارة على عدد من الأكاديميين في الجامعات العراقية وعدد من المهنيين (محاسبين ومدققين) العاملين في القطاع العام والخاص، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS). وتوصل البحث الى استنتاجات عده أهمها أن تحسين مستوى الحكومة البيئية يسهم في تعزيز شفافية الشركات وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف المعنية بالمعلومات المالية المرتبطة بالتغيير المناخي. كما أوصى البحث بعدد من التوصيات أهمها العمل على الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تبني مبادئ الحكومة بشكل عام والحكومة البيئية بشكل خاص، من أجل تفعيل الإفصاح وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالأمور البيئية والتنمية المستدامة والتغيير المناخي.

* المؤلف المراسل:

عبد الواحد غازي محمد

abdulwahed_ghazi@uomosul.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع
الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي CC BY
[4.0](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الكلمات المفتاحية: الحكومة البيئية، التغير المناخي، المعايير الدولية.

مقدمة

يشكل التغير المناخي تحدياً عالمياً بسبب تأثيراته الكبيرة على البيئة والاقتصاد و المجالات أخرى، والذي يتطلب استجابة فعالة من قِبَل جميع الجهات المختلفة في المجتمع. وتعد الشركات والمؤسسات أحد اللاعبين الرئيسيين في هذا السياق (في إطار المسؤولية الاجتماعية)، إذ تسد لها مسؤوليات كبيرة في التصدي لتحديات التغير المناخي بالاعتماد على القوانين والتعليمات ومن ثم مبادئ الحكومة بشكل عام، ومبادئ الحكومة البيئية بشكل خاص. وكعنصر أساسي في هذا السياق تلعب الحكومة البيئية دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية وتحفيز الشركات والمؤسسات على الإفصاح بشكل أوسع وأدق عن المعلومات المالية المتعلقة بالتأثيرات المحتملة والفعالية للتغير المناخي.

1. منهجة البحث 1.1 مشكلة البحث

تزداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمفاهيم ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ومحاسبة الكاربون والإفصاح عن تضرر النوع البيولوجي نتيجة التغيرات المناخية واهماها الاحتباس الحراري والآثار المصاحبة له كالتصحر وارتفاع درجات الحرارة، مما استدعي الحاجة الى معرفة الآثار المالية ذات العلاقة بتأثير التغير المناخي من قبل العديد من الجهات والمنظمات الإنسانية والصحية والمهنية ذات العلاقة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة. لذلك لا بد من وجود محاولة لتحديد إطار للحكومة البيئية وتحديد المفاهيم المرتبطة بها في محاولة لوضع اساس للدراسات المستقبلية وذلك في ضوء الاصدارات المهنية الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات البحثية الآتية:

- ما هي الحكومة البيئية؟
- ما دور الحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي؟

2.1 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية مواضيع التنمية المستدامة التي تعد موضوعاً حيوياً في جميع دول العالم على مستوى الحكومات والشركات وتعد هدفاً رئيساً تسعى اليه المجتمعات، لذلك فإن تناول مفاهيم الحكومة البيئية والإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية والمالية ويساعد في تحديد الاستجابة الفعالة لأثر التغير المناخي، فضلاً عن تعزيز الالتزام بهذه الإفصاحات خاصة أنها تعد اختيارية في عديد من الدول.

2.2 اهداف البحث

يهدف البحث الى الآتي:

1. توضيح مفاهيم الحكومة البيئية والتغير المناخي.
2. بيان كيفية الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتغيير المناخي وفقاً للمعايير الدولية.

3. دراسة العلاقة والتأثير بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي.

4.1 فرضيات البحث: يقوم البحث على فرضيات أساسية مفادها:

- الفرضية الرئيسية الأولى : توجد علاقة ارتباط بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي (وفقاً للمعايير الدولية).

- يوجد أثر للحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة في التغير المناخي (وفقاً للمعايير الدولية).

5.1 منهج البحث

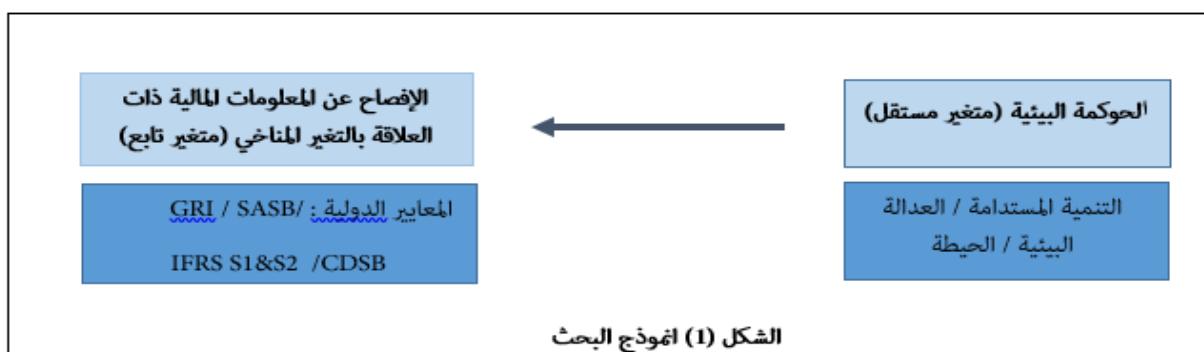
لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة موضوع البحث، من خلال تناول البحث في:

1. جانب النظري: الاستعانة بالكتب من المصادر العربية والاجنبية التي تناولت الحكومة البيئية والإفصاح عن التغير المناخي. بالإضافة إلى ما وفرته شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من مقالات وبحوث ورسائل وأطروحات عربية واجنبية ذات العلاقة بالظاهرة المبحوثة.

2. جانب العملي: سيتم الاعتماد المسح الميداني لآراء مجموعة من المهنيين والأكاديميين في البيئة العراقية. حيث تم تصميم استنارة استبيان لهذا الغرض واستخدام برنامج (SPSS) لتطبيق نمذجة المعادلات الهيكيلية في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

6.1 انماط البحث

يتضمن البحث متغيرات رئيسة مستقلة وتابعة، اذ تمثل الحكومة البيئية (المتغير المستقل)، بينما يمثل الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالتغير المناخي (المتغير التابع)، ويتضمن المتغير المستقل عدة جزئيات أهمها مبادئ الحكومة البيئية المتمثلة بالتنمية المستدامة والعدالة البيئية والحيطة، بينما يتضمن المتغير التابع المعايير الدولية وكما في الشكل الآتي:



الشكل (1) انماط البحث

المصدر: من اعداد الباحث

7.1 الدراسات السابقة

1. دراسة (شحاته 2023): مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات التغيرات المناخية كمدخل لتقدير جودة محفظة التمويل المستدام واثره على مؤشرات الأداء الرئيسية: هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل منهجية إدارة مخاطر التغيرات المناخية وبناء مؤشر للافصاح المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن نجاح منهجية إدارة مخاطر التغيرات المناخية يتوقف على قيام إدارة الشركة بتحقيق التكامل بين الأداء المالي وأداء الاستدامة من خلال دمج الأنشطة البيئية والاجتماعية ومؤشرات الحكومة مع الأنشطة الاقتصادية، وكذلك دمج مخاطر التغيرات المناخية مع المخاطر المالية.

2. دراسة (ثابت وآخرون 2022): مخاطر التغيرات المناخية ودورها في تطور محاسبة الكاربون التطبيقات والقضايا المعاصرة : هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة المحاسبة والإبلاغ عن المخاطر بتغير المناخ العالمي فضلاً عن تحديد أهم الآثار المترتبة عن محاسبة الكاربون، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن هناك تأثير متبادل ومتراوطي بين مخاطر التغيرات المناخية وتتطور محاسبة الكاربون.

3. دراسة (لمين و غراف 2021): دور الحكومة البيئية العالمية في مواجهة التغير المناخي: تناولت الدراسة أهمية الحكومة البيئية في الحد من مخاطر وتغيرات التغير المناخي من خلال التعليمات والمبادئ التي تقوم عليها الحكومة البيئية ، فضلاً عن دورها في تعزيز جهود الحكومات والأفراد والشركات في قضايا التصدي لأثار تغير المناخ.

4. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراسة وتحليل دور الحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالتغير المناخي، ودراسة اثر الحكومة البيئية في ذلك، في حين ان الدراسات السابقة اكتفت بالإفصاح المحاسبي عن التغير المناخي من خلال المعايير الدولية، وكذلك وضحت بعض الدراسات دور الحكومة البيئية من جانب اداري في الحد من التغيرات المناخية.

2. الحكومة البيئية (المفاهيم – المبادئ - الأهمية)

1.2 مفهوم الحكومة

إن المفاهيم النظرية الأساسية للحكومة تمثل جزءاً من البحث الذي قام به Adam Smith (1776) للتحقق من طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، وهذا البحث الذي قام به أعطى

والقواعد والاجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة. كما يمكن تعريفها من منطلق آخر، بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساعلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءاً من المستوى الفردي، وصولاً إلى المستوى العالمي، كما تندعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية. ومن هذا المنظور أصبح من الضروري التنسيق بين الوظائف التالية : (الدراسي، 2022، 3)

- إعداد سياسة بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية على مجلـم السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
 - ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتـكـلـيف المؤسسات والشركات بتنفيذها.
 - رقابة نتائج السياسات البيئية بواسطة مؤسسات مـكـيـفـة لهذا الغرض.
 - ربط كل الـاجـراءـات أو التـدـابـير التي تـهـدـف إلى حـماـية البيئة بمـخـالـفـ المؤسسـات وإـدـراـجـها في سـيـاقـ عامـ للمـجـتمـعـ.
 - رقابة حـسـنـ تنـفـيـذـ السياسـاتـ البيـئـيةـ وـحسـنـ سـيرـ المؤسسـاتـ التـقـيـيـنةـ.

من جانب اخر فقد اشارت المنظمات الدولية الى مفاهيم
الحكومة البيئية وحكومة المناخ وذلك على الصعيد الوطني
ودون الوطني، اذ عرفت الـ UNICEF الحكومة البيئية
بأنها عملية مستمرة من المناقشات والمفاوضات التي
تشارك فيها مجموعة متنوعة من الحكومات
الوطنية وال محلية والمنظمات الدولية والقطاع
الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة
الاجتماعية الأخرى. وتهدف إلى تعزيز الفرص
وتخاذل إجراءات فورية للتصدي لتغيرات المناخ
والبيئة وقد تكون عمليات صنع القرار والمناقشة
هذه رسمية أو غير رسمية ومرنة وقابلة للتكييف
وتجرى على مستويات مختلفة: محلية أو وطنية أو
إقليمية أو دولية. وبالنظر الى النطاق العالمي والوطني
والمحلي لاثار تغير المناخ، فإن الحكومة البيئية هي أمر
حاسم لمعالجة أسباب واثار التغير المناخي والتغير البيئي،
وتعتبر مشاركة جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية ضرورية
لتوفير استجابة فعالة، وتتمتع حوكمة المناخ او الحكومة
البيئية متعددة المستويات بالعديد من الفوائد اذ توفر
الاتي: (البيانسيف، 2023، 10-9)

- تكفل الاتساق بين الخطط والسياسات المحلية والوطنية والدولية.
 - تعزز التعاون والابتكار والتعليم فيما بين الجهات الفاعلة والسلطات على مختلف المستويات.
 - تدمج المعرفة والخبرة ووجهات نظر مختلف مستويات وشرائح المجتمع.
 - تحدد الاهداف والآليات والسياسات والحلول بصورة مشتركة، مما يكفل الحفاظ على مستوى معين من الانسجام.

حاوراً كل من Barle & Mesns في عام (1932) اللذين قاما بنشر كتاب يتعلق بفصل ملكية الشركة عن ادارتها، ولاحقاً وفي عام (1976) وفي نفس الإطار قام كل من Jensen & Mecklinh بتقييم ما يسمى بـ نظرية الوكالة الواقعية (الإيجابية)، فالمديرين ليسوا هم المالكين . وما ساعد أيضاً على انتشار مفهوم الحكومة زيادة الاعتماد على الإدارة (من غير المالكين) نتيجة كبر حجم الشركات وتوزع مجالات نشاطها وضخامة رؤوس أموالها واستثماراتها ، وبضاف إلى ذلك افتقار كثير من المالك إلى القرارات والمهارات الإدارية المناسبة لتطوير حجم الشركات وتعدها. ونتيجة للحرية المفرطة التي يتم منحها للمدراء وفي ظل رقابة غير دقيقة (من قبل أصحاب المصلحة أو من قبل الجهات ذات الاختصاص في الدولة) فإن المدراء أصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات وممارسة أنشطة ليست من مصلحة الشركة أو أصحاب المصالح وتكون قراراتهم غير عادلة ربما تؤدي إلى انهيار الشركة(النعمي، 2021، 33)، مما تجدر الإشارة إليه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين الاقتصاديين والمحاسبين والقانونيين والمحللين الماليين وهذا ما تؤكد موسوعة (Corporate Governance Encyclopedia لتدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر في المجتمع والاقتصاد(فارس، 2009، 23). وتأسياً على ما سبق يمكن تعريف الحكومة بأنها : نظام رقابي يتضمن مجموعة تعليمات وقواعد وأسس ومبادئ تعنى بتحسين وتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح (الزبائن، المساهمين، العاملين، الجمهور، القانون، الحكومة، المقرضين، الجهات المهمة بحماية المستهلك) و مجلس الإدارة، والقيام بتحديد واضح لمسوؤليات مجلس الإدارة لحماية مصالح جميع الأطراف وتعزيز الشفافية في الإفصاح والتعامل، بما يحقق النتائج التي تزيد من أرباح الشركة وتقليل خسائرها ، والكشف المبكر عن المخالفات والتجاوزات التي قد ترتكبها الإدارة (النعمي، 2021، 33).

مفهوم الحوكمة البيئية

نظراً لحداثة المصطلح المتداول حيث يعد من المفاهيم المركبة وليس البسيطة والتي لم يتم التوافق على تعريف موحد للحكومة البيئية إلا أن هناك عدة تعريفات تشير إلى المعنى العام لهذا المصطلح ومنها:

مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضبط سلوكيات الفرد والمؤسسة والشركة في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها لتحقيق ما يعرف بالاستدامة البيئية وذلك وفق مبادئ محددة وبمساهمة كل الأطراف الفاعلة(بلخير، 2018، 4)، كما تعرف الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة الأنظمة والآليات السياسية والآليات التمويل

- النوع الثقافي، العدالة بين الأجيال و تمكين النوع الاجتماعي.
- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتعددة وتدورها.
- يجب أن يضمن التوجيه البيئي أن يكون البشر محور التنمية المستدامة، وأن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يمكن لحياة صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة.
- **العدالة البيئية:** وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشكلات البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة مسؤولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكن هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية، كما تعبّر العدالة البيئية عن حق الإنسان في بيئه سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد.
- **مبدأ الحيطة:** والذي يعني منع الأضرار البيئية التي قد تترجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة. ومبدأ الحيطة يشير إلى أنه يجب أن لا يكون عدم توفر التقنيات (نظراً للمعارف التقنية والعلمية الحالية) سبباً في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتاسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة.
- **أشكال / أنواع الحكومة البيئية**
من خلال تحليل مفهوم الحكومة البيئية واهتماماتها نجد أنها تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية وهي : (عباس و بو شوش، 2022، 104)
- **الحكومة البيئية العالمية** Global environment governance: وتعني التعاون الدولي في مجال حل المشكلات البيئية العالمية وتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. للاستفادة من الآليات التنسيق للأمم المتحدة ومساعدة البلدان بناء على طلبها لتعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية ولتنفيذ سياستها البيئية الوطنية.
- **الحكومة البيئية الوطنية** National Environmental governance : أي مجموعة النظم والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحكومة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.
- **الحكومة البيئية المحلية** local environmental governance public policies : العمل العام public action وبهذا المعنى، فهي تجمع بين مبادرات السلطات العامة محلياً ومبادرات الفاعلين

- تضع أدوات أو هيئات أو جلسات تبادل المعلومات واتخاذ القرارات والمتابعة والرصد والإبلاغ.
- تتيح تعاؤناً أفضل بين الجهات الفاعلة على مختلف المستويات من خلال الاتفاق على أدوار وعلاقات ومسؤوليات واضحة.
- وفي إصدار آخر أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الحكومة البيئية ودورها كأساس في دعم الإدارة البيئية وقد تم تحديد مجالات دعم الحكومة البيئية للبيئة والتنمية المستدامة وكما يأتي: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2023)
- **1. العمل المناخي:**
 - تحفيز الدعم العام للعمل المناخي والمشاركة السياسية فيه.
 - إدراج الحياد الكربوني والقدرة على الصمود في التخطيط المناخي وفي الإطار السياسي والتنظيمية على جميع المستويات.
 - استرشاد عملية وضع السياسات والقرارات المتعلقة بالعمل المناخي بأحدث التحليلات القائمة على العلم وإنتاج البيانات.
- **2. العمل المتعلق بالطبيعة:**
 - معالجة العمل الجماعي الذي تقوم به كيانات منظومة الأمم المتحدة حول فقدان التنوع البيولوجي والتشجيع على الحفظ والإصلاح.
 - تعزز القدرة المؤسسية على اعتماد التزامات وطنية ودولية والعمل على الوفاء بها، وتعزيز إطار المسائلة.
 - الحد من الاستخدام غير المشروع وغير المستدام للتنوع البيولوجي.
 - إدارة المحيطات على نحو مستدام وشامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
 - تعزيز الالتزامات والإجراءات الرامية إلى منع تدهور النظم الأيكولوجية وأيقافه وعكس اتجاهه.
- **3. العمل المتعلق بالممواد الكيميائية والتلوث**
 - معالجة العمل الجماعي الذي تقوم به كيانات الوحدات الاقتصادية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.
 - تحويل السياسات الإقليمية والوطنية المتكاملة نحو الادارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.
 - تعزيز القدرة المؤسسية على اعتماد التزامات وطنية ودولية والعمل على الوفاء بها.
 - دعم العمل المتعلق بتلوث الهواء، والتقليل المستدام، والطاقة النظيفة.
 - الحد من التلوث البلاستيكي العالمي.
- **3.2 مبادئ الحكومة البيئية**
تقوم الحكومة البيئية على ثلاث مبادئ هامة وهي: (عائشة، 2022، 283)
 - **أ. التنمية المستدامة:** ترافق ظهور مفهوم الحكومة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقاً من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة ، وتكشف العلاقة بين التنمية المستدامة والحكومة البيئية على ما يلي :
 - أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار

البيئية وحماية البيئة. إذ بُرز دور المجتمع المدني كأحد العوامل الداعمة للتنمية، ويتميز هذا الأخير ببنية واسعة المجال وباهتمامات متعددة تصب في صالح البيئة العالمية بشكل عام، فهي تهدف إلى ترميم التغيرات البيئية التي خلفها التخطيط البيئي غير الفعال للدولة حيث ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير في دعم وتعزيز سياسات الدولة بمختلف مجالاتها منها البيئية وغيرها.

- **القطاع الخاص:** من أهم ما قدمت مؤسسات هذا القطاع في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تبنيها لمختلف الأساليب والممارسات التي تدعم البيئة وتحافظ عليها : المسؤولية البيئية والاجتماعية، نظم الإدارة البيئية، كما أنها تهدف إلى تجسيد مختلف الاتفاقيات والمعاهدات البيئية على أرض الواقع وتشعى إلى ابتكار مختلف الأساليب والتقييمات الحديثة التي تعتبر صديق للبيئة كتجهيز نحو تحقيق تنمية بيئية مستدامة في إطار الاقتصاديات الخضراء.
- **المنظمات الدولية:** بدأت هذه المنظمات تلعب دوراً كبيراً في بلورة قواعد دولية جديدة في مجال البيئة، بسبب الاهتمام المتزايد بمشاكل البيئة، وعلى رأسها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.
و من العناصر السابقة، يتضح أن تحقيق الحوكمة البيئية ليس حكراً أو مسؤولية طرف دون آخر بل هي توليفة من مجهودات متضمنة كل من الدولة التي تقوم بتحديد جدول الأعمال لحماية البيئة ووضع أدوات السياسة البيئية، إلى جانب مؤسسات وشركات القطاع الخاص فتساهم في بناء اتجاه السياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة وترجمتها من خلال القطاع العام الحامل لراية المسؤولية الاجتماعية، بفرض التزامات محددة اتجاه البيئة الاجتماعية للأفراد تحت ظل مبادئ الحوكمة البيئية ، وذلك من خلال انخراطها في اتفاقيات طوعية وشراكات مع بقية المتدخلين في مجال حماية البيئة، إلى جانب انتشارها للمعايير البيئية المعترف بها على الصعيد الدولي ، أما بالنسبة للمجتمع المدني فقد بُرز دوره كفاعل تنموي أمام تراجع دور الدولة، والتغيرات الجذرية التي طرأت على الأدوار والمسؤوليات الموكلة لها. وهذا يمكن استنباط الدور الفاعل الذي تلعبه الحوكمة البيئية لإدارة الوصول إلى التجسيد الأمثل لأبعاد التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فهم العلاقة الوطيدة بين المفهومين باعتبار أن التنمية المستدامة بعلاقة تأثير عكسية بعد من أبعاد الحوكمة البيئية إلى جانب بعدين أساسيين يكمنان في مبدأ الحيطة والعدالة البيئية.

3. المحاسبة والتدقيق عن التغير المناخي وفقاً للمعايير الدولية 1.3 التغير المناخي

يعرف تغير المناخ وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC على أنه التغير في حالة المناخ التي يمكن تحديدها (على سبيل المثال، باستخدام الاختبارات الإحصائية) من خلال التغيرات في المتوسط و / أو تباين الخصائص والتي تستمر لفترة طويلة، عادة لمدة عقود أو أكثر. قد يرجع تغير المناخ إلى عمليات داخلية طبيعية أو

الخاصين في مجال البيئة. فالحكومة البيئية المحلية تعتمد على كل من الشبكة والتدفقات ، وتعني الشبكة تكوين اتصال بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي مع التدفقات المتداولة في الشبكة.

5.2 الأسس والمقومات التي ترتكز عليها عملية تطبيق الحوكمة البيئية

لتطبيق إطار الحوكمة البيئية لا بد من الاعتماد على العديد من الأسس والمقومات المهمة والتي ستسهم في تفعيل مبادئ الحوكمة البيئية وكما يأتي: (المرسي وآخرون، 2022، 218-217)

- ضرورة الزام الشركات والمؤسسات بتفعيل مبادئ الحوكمة البيئية.
 - مراعاة حقوق كافة الأطراف ذات الصلة فعلى الشركة أو المؤسسة إيجاد الوسائل التي من شأنها الحفاظ على التنمية البيئية، والسماح للمنظمات الرقابية والحكومات بالعمل في مناخ يتسم بالشفافية .
 - مشاركة كافة الأطراف داخل الوحدة في تطبيق ممارسات واهداف الحوكمة البيئية، وتشجيع التعاون فيما بينهم لتحقيق استدامة الانشطة والعمليات من خلال اسس بيئية سليمة.
 - ضرورة الافصاح عن الاداء البيئي لمنشآت الاعمال والنتائج المترتبة عنه، والمخاطر البيئية المترقبة، وطبيعة واهداف وسياسات الحوكمة البيئية في القوائم المالية.
 - ضرورة وجود تفاعل بين الحكومات ومنظomas حماية البيئة والشركات للوقوف على المفاهيم الرئيسية للحكومة البيئية ومحاولة تضييق الفجوة بين واقع الاداء البيئي للشركات وبين الاداء المستهدف .
 - دور الادارة العليا في التأكد من سلامة التقارير البيئية للشركة ومدى توافقها مع المعايير والقوانين البيئية وفعالية نظام الحكومة البيئية، والاشراف على عملية الاصحاح البيئي
 - ضرورة التوعية باهمية الحوكمة البيئية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والمالي للشركات اذ أصبحت للحكومة البيئية دور فعال في تحسين مناخ الاستثمار العالمي والتأثير على قرارات المستثمرين كما أصبح الاداء البيئي للشركات مؤشر على استراتيجية الادارة العليا.
- ### 6.2 الأطراف الفاعلة في الحوكمة البيئية
- في ضوء مفهوم الحكومة البيئية والمبادئ الخاصة بالحكومة البيئية، يمكننا تحديد أهم الأطراف الفاعلة في تطبيق الحكومة البيئية ومبادرتها، وكما يأتي: (حاين وعربي، 2023، 8-7)
- **الدولة:** وتعد كأحد أهم الفواعل في إطار الحكومة البيئية حيث تعبر عن الحكومة في إطار ممارسة السلطة العامة ووظائف عديدة كإعداد أدوات السياسة البيئية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وتنفيذها والرقابة عليها إلى جانب إقرار القوانين والتشريعات البيئية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات المحلية والدولية.
 - **المجتمع المدني:** للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والإعلام البيئي دور فاعل في إطار الحكومة

مع توصيات (TCFD) ، وفي عام ٢٠١٨ دعت المنظمات المعنية مئات المستثمرين في جميع أنحاء العالم بأصول مداربة بتريليونات الدولارات إلى تحسين التقارير المالية المتعلقة بالمناخ، وفي عام ٢٠٢٠ ، طلبت شركات DWS و Schroders و CalPERS و DWS من المحاسبين الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ في البيانات المالية، بالإضافة إلى تأكيد الثقة من قبل المدقق وذلك بعد أن كشفت شركة Petroleum British في البيانات المالية. وترى أكثر الدراسات أن تقرير الشركة التقليدي غير كافٍ لتلبية احتياجات أصحاب المصالح في الآونة الأخيرة ، حيث طالب أصحاب المصالح المختلفة مثل المجتمعات المدنية والهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين عن البيئة بتقييم تقارير أكثر شمولًا (سيوني وآخرون، 2023، 1305).

وتشير أهمية تغير المناخ العالمي إلى أن المحاسبة والإبلاغ يجب أن تتجاوز مجموعة أدوات المحاسبة التقليدية لتعكس المخاطر المرتبطة بتغير المناخ العالمي لمساعدة صانعي القرار على فهم الآثار المحتملة لتغير المناخ العالمي على أداء الشركات، حيث علق & Wambsganss

بأن المحاسبة يجب أن تتجاوز الاقتصاد الكلاسيكي الجديد وأن مسألة كيفية حساب مخصصات التلوث تبدو غير مهمة نظرًا للأهمية المادية للتلوث أما Gibson فإنه يقترح بأن المنهج البيئي لمشاكل الانبعاثات من المرجح أن يكون أكثر إفاده من المنهج الاقتصادي، أي أن بإضافة معلومات مالية إلى القوائم المالية حول الإنبعاثات ومخصصات الكاربون فإنه ستكون هناك حاجة أيضًا إلى إضافة معلومات غير مالية لتوفير رؤية ذات صلة حول المخاطر المرتبطة بتغير المناخ العالمي، لذلك ومن أجل عكس نظرة حقيقة وعادلة لأداء المؤسسات والشركات وسياق عملاتها التشغيلية فإن هناك حاجة إلى إعداد تقارير غير مالية لتوفير معلومات حول تأثير تغير المناخ العالمي والتكيف مع تغير المناخ العالمي (ثابت وآخرون، 2022، 212).

وفي ضوء ما تقدم فقد قدمت مهنة المحاسبة على مستوى القياس والإفصاح مساهمات كبيرة لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالتغيير المناخي وقد ظهرت العديد من المفاهيم المحاسبية حول ذلك وكما يأتي:

١. **محاسبة الكاربون:** وتعني استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية لجمع وتسجيل وتحليل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ، وقياس الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات المتعلقة بالكاربون والإفصاح عنها لاتخاذ القرارات من قبل المدراء وأصحاب المصالح، كما يمكن تعريف محاسبة الكاربون بأنها المحاسبة التي تعنى بالقياس والإفصاح المحاسبي الخاص بالكميات الإجمالية لأنبعاثات ثاني أوكسيد الكاربون والغازات الأخرى المتسببة بالاحتباس الحراري، والمحاسبة عن العمليات الأخرى ذات العلاقة كمخزون الكاربون وعمليات إزالة الكاربون والتخلص منه أو تجنبه من قبل الوحدات الاقتصادية (ذنون ومحمد، 2021، 527).

تأثيرات خارجية، أو إلى تغيرات بشرية المنشأ مستمرة في تكوين الغلاف الجوي أو في استخدام الأراضي (الجمعية العلمية الملكية، 2024، 1).

٢.٣ أسباب التغير المناخي

ترى الأمم المتحدة أن الوقود الاحفوري - الفحم والنفط والغاز - هو إلى حد بعيد أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ تمثل أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالي 90 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. نظرًا لتواجدها في الغلاف الجوي للأرض، فإن انبعاثات غازات الدفيئة تسبّب حرارة الشمس. وهذا يؤدي إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ترتفع درجة حرارة العالم حالياً بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ المسجل. وبمرور الوقت، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تغيرات في أنماط الطقس وأوضطرابات في توازن الطبيعة المعتمد. وهو ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة الأخرى على الأرض، وقد حددت الأمم المتحدة النقاط الآتية كأسباب للتغير المناخي وكالاتي: (الأمم المتحدة، 2024) توليد الطاقة، تصنيع البضائع، قطع الغابات، استخدام وسائل النقل، إنتاج الغذاء، تزويد المباني بالطاقة، استهلاك الكثير.

٣.٣ آثار التغير المناخي

ان التغير المناخي اثر على عدد كبير من العالم في السنوات الأخيرة، وتعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ العالمي ، وقد ارتفعت فيها درجة الحرارة على مدى القرن الماضي ٠.٥ مئوية ، وشهد بعض بلدانها بشكل خاص ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة تراوح بين ٠.٥ درجة مئوية و ٣ درجات مئوية إضافة إلى ذلك سجل السودان في العقود الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً في الامطار بنسبة ١٠% (فاعور، 2023، 178)، وقد حددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC التغيرات والآثار التي تسبب بها التغير المناخي، خاصة ان التغير المناخي ليس مجرد ارتفاع حرارة الارض فحسب ولكننا نعيش تغيرات كبيرة وواسعة تشمل الغلاف الجوي، اليايسة، المحيطات و المناطق التل Higgins (الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ، 2021، 5-4).

٤.٣ المحاسبة عن التغير المناخي وفقاً للمعايير الدولية

٤.٣.١ المحاسبة عن التغير المناخي

تشهد مهنة المحاسبة تطوراً كبيراً في ظل توجهات المنظمات المهنية نحو تعزيز الإفصاح المحاسبي على أن يشمل التداعيات المناخية وأثرها على الجوانب المالية للشركات، ويعيد تغيير المناخ مجال اهتمام متزايد وأولوية للمستثمرين وأصحاب المصالح ، حيث يعتقد بأنه قد يؤثر على إدارة المستثمرين للمخاطر المتعلقة بالمناخ عند الإفصاح عنها في البيانات المالية، هذا وقد تمت المصادقة من جانب مجلس الاستقرار المالي FSB على توصيات فريق العمل المعنى بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ من خلال أكثر من 1000 شركة تمثل قيمتها السوقية أكثر من 12 تريليون دولار أمريكي و 138 تريليون دولار أمريكي من الأصول الخاضعة للإدارة، وقد تم التوقيع على بيان يتعلق بالمناخ من أكثر من 500 مستثمر يديرون بشكل جماعي أكثر من 47 تريليون دولار أمريكي من الأصول ، وقد دعى البيان إلى تعزيز إفصاحات الشركات بما يتماشى

- الكربون الناشئة التي تسهل التجارة في مشروعات التعويضات الكربونية.
- أثر نظم تجارة الانبعاثات على القوائم المالية: يعتبر هذا الأفصاح هو ما يأخذ المراجع في الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية، فقد صرحت نظم تجارة الكربون لتحقيق انخفاض في غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام تراخيص الانبعاثات القابلة للتداول.
- 3. **معايير GRI:** بعد مجلس معايير الاستدامة المالية GSSB منظمة دولية تتمتع بالاستقلالية مدعاومة بسخاء من قبل مجموعة متعددة من الشركاء رائدة في مجال اعداد وتقديم التقارير الخاصة بالاستدامة من أجل ضمان التنمية المستدامة للشركات ويعنى بإصدار مبادئ توجيهية طوعية للإبلاغ عن الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية ، وقواعد الحكومة لأنشطة الوحدات الاقتصادية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز جودة ودقة التقارير الخاصة بالاستدامة، وقد اصدر المجلس المبادرة العالمية للتقارير GRI التي تعمل على تصميم وأعداد مجموعة من المعايير الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة حول آثارها على البيئة أو الاقتصاد أو المجتمع من أجل خلق لغة مشتركة للمنظمات وأصحاب المصلحة ، وقد صرحت هذه المعايير في سبيل تعزيز جودة المعلومات المتعلقة بهذه الآثار وقابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي، مما يتيح مزيداً من الشفافية والمساءلة للوحدات الاقتصادية، كما تتيح المعلومات المتوفرة من خلال تقارير الاستدامة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين تكوين آراء مناسبة واتخاذ قرارات مبنية على حقائق بشأن مساهمة الوحدات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها وتتألف مجموعة المعايير من 3 معايير عامة وشاملة و 33 معيار خاص بمواضيع محددة تشمل على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تقسيم هيلك المعايير إلى أربعة مجتمع يمكن توضيحها كالتالي: (عباس والدبابس، 2020، 67-68)
- 4. المعايير العامة : وتشمل مبادئ اعداد التقرير نوعين من المبادئ : مبادئ تحديد محتوى التقرير ومبادئ جودة التقرير.
- 5. المعايير الاقتصادية: وتشمل الإفصاح عن الأداء الاقتصادي وتتضمن (7 معايير).
- 6. المعايير البيئية: وتتضمن الإفصاح عن التأثيرات البيئية وتتضمن (8 معايير).
- 7. المعايير الاجتماعية: وتتضمن الإفصاح عن الأمور الاجتماعية وتتضمن (19 معيار).
- وتحتاج المبادرة العديد من المعايير التي تتصل بالتأثير المناخي بشكل مباشر (مثل معيار الانبعاثات، والفاليات والمخلفات، والطاقة الخ) ومعايير أخرى لها علاقة بالتأثير المناخي بصورة غير مباشرة.
- 4. **معايير SASB:** تم تأسيس مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB عام 2011 في أمريكا، وهو منظمة غير ربحية مستقلة لوضع المعايير، وكان ذلك من ضمن المبادرة التي اطلقها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وقد طور SASB أكثر من 77 معيار (وفق آخر تحديث عام 2018)، وتتضمن معايير SASB موضوعات الإفصاح والمعايير المحاسبية والبروتوكولات التقنية ومقاييس النشاط، وقد تم تصميم هذه

2. المحاسبة البيئية: إن المحاسبة البيئية تبحث في الآثار البيئية وكيفية قياس تكاليفها حيث إن المصانع تتسب في إنتاج الملوثات البيئية وبنسب عالية جداً فهنا يأتي دور النظام المحاسبي المشتمل على المحاسبة البيئية لارشاد الادارة بمواجهة مسؤولياتها والافصاح عنها وتوصيل المعلومات المناسبة والملائمة لعدة جهات، كما تشمل المحاسبة البيئية تكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة والبرامج التي تمارسها الشركات والتي تؤثر على البيئة وذلك لتلبية احتياجات الاطراف المختلفة، وقد يتسع البعض ليري المحاسبة البيئية على انها تحديد التكاليف المتعلقة بالأنشطة البيئية لخدمة متذبذب القرار (داود، 2022، 7-6).
3. **محاسبة الاستدامة:** تعد محاسبة الاستدامة فرع من فروع المحاسبة المالية التي تركز على الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بأداء الشركة للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والحكومة والسلطات الأخرى، ويمكن تعريف محاسبة الاستدامة على أنها نظام يوفر معلومات وبيانات عن أنشطة وممارسات الشركة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحكومة ومن ثم يعد هذا النظام مقياساً لإستدامة الشركة بهدف المساعدة في إتخاذ القرارات التي تدعم التنمية المستدامة (عبدالمقصود، 2022، 10).
- 2.4.3. **الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتأثير المناخي وفقاً للمعايير والاصدارات الدولية**
 1. **المعهد الكندي CICA:** أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA في سنة 2011 ملخصاً للافصاح عن الآثار المالية المرتبطة على تغير المناخ والقضايا البيئية الأخرى في تقرير الادارة ، كما أصدر في آذار 2017 نشرة بعنوان ملخص تنفيذي: تغيرات المناخ والإفصاحات ذات الصلة أعقبه في أواخر 2018 تقرير سعى لفت انتباه المديرين إلى مسؤولياتهم عن مناقشات وتحليل الادارة عن تغيرات المناخ واثباتات الإفصاحات ذات الصلة بالتأثيرات المناخية في نشرة بعنوان (تفصيق تغيرات المناخ) ، ومن المنظور السابق للاهتمام بالإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري فإن المحاسبة قد تطورت من مجرد أداة لتوثيق وتسجيل وتصنيف وتحليل الأحداث الاقتصادية إلى مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى التأثير على الواقع الاجتماعي وطريقة تفسير القرارات (يعقوب والقىسي، 2020، 22).
 2. **معهد المحاسبين القانونيين باستراليا ICAA:** يوصي المعهد الاسترالي بتطبيق معايير بروتوكول غازات الاحتباس الحراري مع التركيز على الإفصاح عن انبعاثات الكربون وتحديداً على النقاط التالية: (خطاب وآخرون، 2015 (427))
 - الإفصاح عن انبعاثات الكربون وذلك لأغراض مراقبة الداعوى القانونية من خلال التطورات في القياس والتسجيل والتصديق المرتبط بهذه الانبعاثات، حيث تقدم تلك النظم دوافع سوقية لتخفيض الانبعاثات عندما تكون تكلفة التخفيض في أقل معدلاتها.
 - الإفصاح عن التخفيضات التعويضية للكربون والآلات التنمية النظيفة: متضمنة تقنيات وأساليب التخفيض المطبقة ومنها تقنيات الفحم النظيف، وإعادة التشجير وتقنيات النقاط وتخزين الكربون، وكثير من نظم تجارة

- 3.4.3 مراجعة وتقييم تأثيرات التغير المناخي في ظل المعايير الدولية**
- يقوم مراقب الحسابات بالتأكيد المهني على تقارير الاحتباس اذا كانت تقارير الاستدامة البيئية خدمة تصديقية الغرض منها إضفاء الموثوقية والمصداقية عليها للتحقق من سلامة أداء الشركة في تخفيض الانبعاثات وتقليل غازات الاحتباس وقد يرافق التقارير المالية تقرير غازات الاحتباس (Green Houses Gases - GHG) في حالة الإفصاح عن هذه التقارير بشكل منفصل عن التقارير البيئية وكتفريز مستقل يقوم مراقب الحسابات بالتأكيد المهني عليه خدمة تصديقية تستهدف اصدار تأكيد إيجابي ومجالها تأكيدات الإدارية بشأن معدلات الانبعاثات الفعلية ومقارنتها بالمعدلات الفصوى وسلامة القياس الفني والكمي والإفصاح عن غازات الاحتباس والالتزام بالقوانين واللوائح والاتفاقات الرسمية الإلزامية على الشركة (يعقوب وجلاوي، 2022، 13) وينبئ الهدف من عملية المراجعة هو الحصول على تأكيد معقول من قبل المراجع حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية حتى يتمكن المراجع من الإبلاغ عما إذا كانت البيانات المالية تشير إلى جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المطبق ، فإذا كان تغير المناخ يؤثر على الشركة فقد يحتاج المراجع الخارجي إلى النظر فيما إذا كانت البيانات المالية تعكس ذلك بشكل مناسب أي في سياق مخاطر التحريف الجوهرى المتعلق بالمبالغ والإصلاحات التي قد تتأثر اعتماداً على ظروف الشركة الحقيقة، وعليه فيحتاج المراجعون إلى فهم كيفية ارتباط المخاطر المتعلقة بالمناخ بمسؤولياتهم بموجب المعايير المهنية والقانون واللوائح المعامل بها،(بسينوني وعاشر، 2023، 1310) ويمكن تسلیط الضوء على القضايا المتعلقة بالمناخ وعلاقتها بمعايير المراجعة الدولية: 29. معيار التوكيد 3410 ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري: أصبح هذا المعيار ساري المفعول ابتداءً من عام 2017 وقد صدر عن مجلس معايير التوكيد والتدقیق الدولي IAASB ، وبهدف هذا المعيار إلى الحصول على تأكيد معقول او محدد فيما اذا كانت قائمة الاحتباس الحراري خالية من التحريف الجوهرى بسبب الخطأ او الغش ، واعداد تقرير فيما اذا كانت قوائم الاحتباس الحراري قد تم اعدادها من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للضوابط والقوانين ، والابلاغ عن اي مخالفات او أخطاء . 30. معايير المراجعة الدولية الأخرى ذات العلاقة بالتأثير المناخي: يوجد العديد من معايير المراجعة الدولية التي لها علاقة غير مباشرة بالتأثير المناخي وهي المعايير الآتية: الاستمرارية 570 ، الاتصال مع المكلفين بالحكومة 620 ، تكوين رأي المراجع 700 ، الاستعانة بخبر 620 (مجلس معايير التدقیق والتاكيد الدولي، 2018، 850). 31. منشور عام 2020 الخاص بأخذ المخاطر المتعلقة بالمناخ في الاعتبار عند مراجعة البيانات المالية: تم اصدار هذا المنشور من قبل مجلس (IAASB) لتسليط الضوء على مجالات التركيز المتعلقة بدراسة مخاطر المناخ عند إجراء تدقیق ومراجعة البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية (IAASB,2020,1).

- المعايير لتحديد قضايا الاستدامة التي ستؤثر على الأداء التشغيلي والوضع المالي للشركات في قطاعات معينة، وتتضمن معايير SASB المجموعات الآتية : (عباس والدباس ، 2020، 68-67)
8. معايير الرعاية الصحية.
 9. معايير المصادر غير المتعددة.
 10. معايير القطاع المالي.
 11. معايير قطاع التكنولوجيا والاتصالات.
 12. معايير قطاع النقل.
 13. معايير قطاع تحويل الموارد.
 14. معايير قطاع الخدمات.
 15. معايير قطاع السلع الاستهلاكية.
 16. معايير قطاع الأغذية والمشروبات.
 17. معايير الموارد المتعددة.
 18. معايير البنية التحتية.
- وتتضمن معايير SASB معايير ذات علاقة مباشرة بالتأثير المناخي ومنها معايير الموارد المتعددة وغيرها من المعايير.
- 5.معايير CDSB:** يعد مجلس معايير الإبلاغ المناخي CDSB اتحاد دولي من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأعمال والبيئة. ويعمل على تطوير ومواءمة نموذج إعداد التقارير العالمية للشركات لتنقلي الاختلافات بين رأس المال الطبيعي والبيئي من جهة ورأس المال المالي من جهة أخرى. من خلال تقييم إطار عمل للشركات للإبلاغ عن المعلومات البيئية بنفس دقة المعلومات المالية. وهذا دوره يساعدهم على تزويد المستثمرين بمعلومات بيئية مفيدة لاتخاذ القرار من خلال تقرير الشركة الرئيسي، مما يعزز التخصيص الفعال لرأس المال. وأصدر المجلس العديد من الإصدارات والمعايير واهما الإطار العام لمتطلبات الإفصاح المناخي والتي تتضمن الاتي :
- (CDSB,2022,5) 19. الحكومة.
 20. السياسات والاستراتيجيات والاهداف البيئية.
 21. المخاطر والفرص التجارية.
 22. مصادر التأثيرات البيئية والاجتماعية.
 23. الأداء والتحليل المقارن.
 24. التوقعات والحدود التنظيمية.
 25. سياسات وفترة اعداد التقرير.
 26. المطابقة والتوكيد.
- 6.معايير IFRS:** مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS هي منظمة غير ربحية ذات مصلحة عامة تم إنشاؤها لتطوير معايير عالية الجودة ومفهومه وقابلة للتنفيذ ومقبولة عالمياً في مجال المحاسبة والإفصاح عن الاستدامة . واضافة الى معايير الإبلاغ المالي الدولي التي يصدرها المجلس منذ اكثر من 20 عاما الا انه في العام 2023 اصدر المجلس معيارين مهمين في مجال الاستدامة من خلال التعاون بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB والتابعين له IFRS :
- (IFRS,2023,1-2) 27. معيار IFRS S1 المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.
 28. معيار IFRS S2 الافصاحات المتعلقة بالمناخ.

4. تشجع الحكومة البيئية على تحليل وتقدير المخاطر والفرص المتعلقة بالتغيير المناخي، مما يوفر أن إمكانية الزام الشركات والمؤسسات بتضمين تقييم مخاطر التغير المناخي وفرص الابتكار في تقاريرها المالية.
 5. تشجع الحكومة البيئية على تطبيق نظم لمراقبة وتقدير الأداء البيئي للشركة. مما يتبعن على الشركات الإفصاح عن الأثر البيئي لأنشطتها وكيفية تحقيقها للأهداف المستدامة.
 6. يمكن أن تتطلب الحكومة البيئية من الشركات إعداد تقارير دورية عن أدائها البيئي والتزاماتها تجاه التغير المناخي.
 7. تشجع الحكومة البيئية على زيادة مستويات الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة والسياسات البيئية والقضايا ذات العلاقة بالمناخ.
 8. يمكن للحكومة البيئية تشجيع الاستخدام الواسع لمؤشرات الأداء المستدام والبيئي في تقارير الأداء المالي. مما يسمم ذلك في توفير معلومات محددة حول التأثير البيئي وتغيرات المناخ للشركة.
- 1.4 الدراسة الميدانية (التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)**
- لتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على اراء عينة من المهنيين والاكاديميين في المحاسبة والتدقيق سواء العاملين في مكاتب التدقيق او ديوان الرقابة المالية الاتحادي، والتدريسيين والباحثين في اقسام المحاسبة في عدد من الجامعات العراقية. وقد تم صياغة اسئلة استمارة الاستبيان بناءً على الجانب النظري للباحث والذي تضمن مبادئ ومفاهيم الحكومة البيئية ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتغيير المناخي وفقاً للمعايير الدولية، وبالنسبة لخصائص عينة الدراسة فيمكن ملاحظة تلك الخصائص من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1) : خصائص عينة البحث

النسبة المئوية (%)	نكرار	المقاييس	الفئة
%27	22	اقل من 35 سنة	العمر
%32	26	45 - 36	
%23	19	55 - 46	
%15	12	65 - 56	
%4	3	اكبر من 65 سنة	
%26	21	بكالوريوس	الشهادة
%39	32	ماجستير	
%35	29	دكتوراه	
%35	29	مهني	مهني / اكاديمي
%65	53	اكاديمي	
%33	27	10 سنة فأقل	الخبرة
%44	36	20 - 11	
%11	9	30 - 21	
%12	10	31 سنة فأكثر	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الاكاديميين (65%) التدريسيين في اقسام المحاسبة في بعض الجامعات

32. مسودة معيار تأكيد الاستدامة رقم 5000: يتوقع صدور هذا المعيار قبل نهاية سنة 2024 وسيتضمن المعيار الدولي المقترن لتأكيد الاستدامة (ISSA) 5000، المتطلبات العامة لارتباطات ضمان الاستدامة، بمثابة معيار شامل ومستقل مناسب لأي ارتباطات ضمان الاستدامة. سيتم تطبيقه على معلومات الاستدامة التي يتم الإبلاغ عنها عبر أي موضوع استدامة والتي تم إعدادها ضمن إطار عمل متعدد، بما في ذلك معايير الإفصاح عن الاستدامة S1 & S2 IFRS التي تم إصدارها مؤخرًا (IAASB, 2024, 1).

4. دور الحكومة البيئية في تعزيز وتفعيل الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحكومة بشكل عام والحكومة البيئية بشكل خاص، إذ تضمنت اطر الحكومة الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية ضرورة أن يتضمن الإفصاح في المؤسسات والشركات (وفي التوقيت السليم) الإفصاح عن كافة الأمور الهامة المتعلقة بالشركة وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي وأدائها المالي والتشغيلي والنقدى لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية وأهداف الشركة، فضلاً عن المعلومات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة والتكاليف البيئية والتغيير المناخي. كما تستهدف الحكومة البيئية مستوى جيد من الإفصاح والمعلومات الكافية والملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق امكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم وقراراتهم ، وتجلى علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح في التطبيق السليم لمبادرتها مما يساعد على تحقيق معدلات من الارباح مناسبة وبما يساعد على تدعيم رأس المال الشركة وزيادة الاحتياطيات وتراكمها على نحو مستمر ، وزيادة ثقة المستثمرين بها وثقة جميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة (الغزو ، 2010 ، 63).

وبناءً على ما تقم بيرى الباحث انه يمكن ملاحظة دور الحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح وتفعيله من خلال الآتي:

1. أن مبدأ الشفافية يربط بين تطبيق الادارة لمفهوم الحكومة وممارستها للإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتغيير المناخي، حيث أن تتمتع الادارة بمستوى عال من الشفافية يساعد الادارة على الإفصاح عن القضايا البيئية ، وذلك تلبية لاحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات البيئية ومعلومات التغير المناخي، و بما يضمن حماية مصالحهم في النهاية، وتلبية احتياجات المجتمع من هذا النوع من المعلومات.
2. أن مبدأ العدالة يربط بين تطبيق الادارة لمفهوم الحكومة البيئية و قيامها بالافصاح البيئي والمعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي، لأن الممارسات العادلة للادارة تعنى ضرورة الإفصاح عن القضايا البيئية التي تهم أصحاب المصالح والمجتمع.
3. أن مبدأ المساعدة يساعد في تطبيق الادارة لمفهوم الحكومة البيئية للقيام بالافصاح البيئي والمعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي، اذ ان المستويات العالية من المساعدة يعني بالضرورة الإفصاح عن القضايا البيئية التي تهم المجتمع وأصحاب المصالح.

من الجدول رقم (2) في الملحق نلاحظ ان اجمالي الاجابات حول الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي تشير الى الموافقة بنسبة 78% و 16% للمحايدين و 6% غير موافق، كما يلاحظ ان اعلى مجال يخص الاصفاح اتفقت عليه العينة هو X11 و X13 والمتعلق باستهادات المياه والاصفاح عن استهلاكات الطاقة ومصادرها ، ويشير الوسط الحسابي 4.250 الى ان اجابات العينة كانت ايجابية فيما يخص المحور الاول وبانحراف معياري 0.991.

تحليل العلاقة بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي
 بهدف التعرف على العلاقة بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي يوضح الجدول الآتي هذه العلاقة من خلال معامل الارتباط البسيط وكما يلي:

الجدول (2): معامل الارتباط البسيط بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي

مستوى المعنوية	T			معامل الارتباط	الاوضاع عن المعلومات المالية	الحكومة البيئية
	الجدولية	المحسوبة				
0.000**	9931.	6.253		0.573		

P ≤ 0.05 , N = 82 , df = 80

مستوى (5%)، مما يشير الى تحقق فرضية الدراسة الأولى والتي تتضمن :

"توجد علاقة بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي (وفقا للمعايير الدولية)"

الجدول (3): تحليل علاقة الأثر بين الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي

مستوى المعنوية	F			R ²	التأثير	الاوضاع عن المعلومات المالية	الحكومة البيئية
	الجدولية	المحسوبة					
0.000**	3.973	6.018	3280.		0.425 (9.521)*		

P ≤ 0.05 , N = 82 , df = 1 , 80

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ويلاحظ من الجدول السابق انه توجد علاقة ارتباط موجبة بين كل الحكومة البيئية والإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي ، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.573) وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند

المبادرات والبرامج المستدامة المرتبطة بالتغيير المناخي.

3. تحسين إدارة المخاطر البيئية: أن الحكومة البيئية القوية تسهم في تعزيز قدرة الشركات على إدارة المخاطر البيئية المتعلقة بتغير المناخ، وبالتالي تحسين تحليل وإفصاح المعلومات المالية المرتبطة بهذه المخاطر.

4. تحسين الأداء المالي للشركات: أن العمل على تحسين الحكومة البيئية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركات، نتيجة للتزايد في الاهتمام بالقضايا البيئية من قبل المستثمرين.

5. للحكومة البيئية ومبادرتها دور في توفير وتعزيز متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي وفقا للمعايير الدولية.

6. اظهرت نتائج تحليل الدراسة وجود علاقة ارتباط وأثر احصائية بين الحكومة البيئية و مجالات الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي (وفقا للمعايير الدولية).

يلاحظ من الجدول السابق ان قيم F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يشير الى وجود تأثير للحكومة البيئية على الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني تتحقق الفرضية الثانية والتي تتضمن:
 "يوجد اثر للحكومة البيئية في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة في التغير المناخي(وفقا للمعايير الدولية)"

الاستنتاجات:

من اهم النتائج التي توصل اليها البحث ما يأتي:

1. تعزيز الشفافية والثقة: أن تحسين مستوى الحكومة البيئية يسهم في تعزيز شفافية الشركات وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف المعنية بالمعلومات المالية المرتبطة بالتغيير المناخي.

2. تحفيز المشاركة المستدامة: هناك علاقة إيجابية بين مستوى الحكومة البيئية ومشاركة الشركات في

العراقية) هي اعلى من نسبة المهنيين 35%， بينما كانت نسبة حملة شهادة الماجستير هي الاعلى بين حملة الشهادات سواء للاكاديميين والمهنيين والتي بلغت 39%.

المحور الاول: الحكومة البيئية
 من الجدول رقم (1) في الملحق نلاحظ ان اجمالي الاجابات حول الحكومة البيئية تشير الى الموافقة بنسبة 78% و 17% للمحايدين و 5% غير موافق، كما يلاحظ ان اعلى مجال يخص الحكومة البيئية اتفقت عليه العينة هو X2 والمتعلق بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، ويشير الوسط الحسابي 4.225 الى ان اجابات العينة كانت ايجابية فيما يخص المحور الاول وبانحراف معياري 0.927.

المحور الثاني: الإفصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتغيير المناخي

- Hakamah, 4(7). Al-Markaz al-‘Arabi lil-Abhath wa Dirasat al-Siyasat.
5. ‘Arafa, M. (2020). Al-hukuma al-rashida fi muwajahat al-fasad al-idari ma ba’d al-rabi’ al-‘Arabi: Halat Tunis wa Misr Siyasat ‘Arabiyya, (43). Al-Markaz al-‘Arabi lil-Abhath wa Dirasat al-Siyasat.
6. Belkhir, N., & Ma‘zouzi, I. (2018). Al-buna al-tahitiyya lil-hukuma al-bii’iyya kattijah li-tahdith al-qita‘ al-‘amm. First Int. Conf., Univ. of Blida, Algeria.
7. ‘Abbas, A. A., & Bou Chouich, R. (2022). Al-hukuma al-bii’iyya wa ‘alaqataha bi-al-tanmiya al-mustadama. Al-Majalla al-Jaza’iriyya lil-Amn wa al-Tanmiya, 11(1), Univ. Batna.
8. Ben Noui, A. (2022). Al-hukuma al-bii’iyya al-‘alamiyya ka-aliyya fi tahqiq al-amn al-bii’i. Majallat al-Ustadh al-Bahith, 7(1).
9. Al-Mursi, F., Al-Sisi, N., & Abd al-Hamid, G. (2022). Itar muqtarah li tatbiq al-hukuma al-bii’iyya li taf’il al-tanmiya al-siyaha al-mustadama. Majallat al-‘Ulum al-Bii’iyya, 49(3), Ain Shams Univ.
10. Haqqain, F., Uraybi, I., & Haddad, A. (2023). Al-hukuma al-bii’iyya karkiza asasiya li tahqiq ab‘ad al-tanmiya al-mustadama, 7–8. Retrieved from: <https://www.researchgate.net/publication/371167525>
11. Al-Jam‘iyya al-‘Ilmiyya al-Malakiyya. (2021). Al-usus al-‘ilmiyya lil-taghayyur al-munakhi. Retrieved 8/1/2024, from <https://www.moenv.gov.jo/>
12. Al-Umam al-Muttaahida. (2023). Asbab taghayyur al-munakh wa atharuuhu. Retrieved 8/1/2024, from <https://www.un.org/ar/climatechange>
13. Fa‘ur, T. A. (2023). Tahaddiyat al-tanmiya al-mustadama. Majallat ‘Imran, (3), Al-Markaz al-‘Arabi lil-Abhath.
14. Basyuni, H. M., & Ashur, I. M. (2023). Mu‘ashir muhasabi muqtarah li al-ifsa al-mu‘azzaz bi al-munakh wa atharuuhu ‘ala jawdat al-muraja‘a. Al-Majalla al-‘Ilmiyya lil-Dirasat al-Maliyya wa al-Tijariyya, 4(2), Damietta Univ.
15. Thabit, T. H., Haidar, M., & Fa‘iz, H. (2022). Makhater al-taghayyurat al-munakhiyya wa dawruha fi tatwir

التوصيات:

1. ضرورة التشريعات والضغط الرقابية: ضرورة وجود تشريعات وتعليمات رقابية فعالة لتعزيز الالتزام بمارسات الحكومة البيئية وتحفيز الشركات على الإفصاح الشفاف حول معلوماتها المالية المرتبطة بالتغيير المناخي.
2. تحديات التنفيذ والتكلفة: يتبع على الشركات العمل على تبني مبادئ الحكومة البيئية وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ ممارسات الحكومة البيئية، ويجب أن يتم فحص التحديات والتكلفة المرتبطة بهذه الممارسات.
3. أهمية التواصل الفعال: ضرورة تحسين التواصل بين الشركات وأطرافها المعنية لتعزيز فهم أفضل لمخاطر التغير المناخي والجهود المبذولة في هذا السياق.
4. التجارب الدولية: العمل على الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تبني مبادئ الحكومة بشكل عام والحكومة البيئية بشكل خاص، من أجل تعزيز الإفصاح وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالأمور البيئية والتنمية المستدامة والتغير المناخي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر أي شخص آخر.

References:

1. Al-Darsi, A. B. (2022). Al-diblomasiyya al-khadra’ itar ‘amal lil-hukuma al-bii’iyya: Dawr al-diblomasiyya al-khadra’ fi ta’ziz al-hukuma al-bii’iyya (Iss. 161). Al-Ma’had Al-‘Arabi lil-Takhtit, Kuwait.
2. Al-Na‘imi, A. G. (2011). Taf’il nizam al-raqaba al-dakhiliyya fi zill hukumat al-sharikat (Unpublished Master’s thesis). Kulliyat al-Idara wa al-Iqtisad, Jami‘at al-Mawsil, Iraq.
3. Fares, H. A. (2009). Athar hukumat al-sharikat ‘ala fajat al-tawaqqu‘at fi bi’at al-‘amal al-tadqiqi (Master’s thesis). Al-Ma’had al-‘Arabi lil-Muhasabin al-Qanuniyyin, Baghdad.
4. Faghit, J. P. (2023). Al-lamarkaziyya wa al-hukuma (A. Sultani, Trans.). Majallat

24. UNICEF. (2022). what is climate governance? Toolkit for youth climate activists (Vol. 3). Retrieved December 22, 2023, from <https://www.unicef.org/>
25. United Nations Environment Programme. (2023). For People and Planet. Retrieved November 8, 2023, from <https://wedocs.unep.org/>
26. IPCC. (2021). Climate Change 2021: Summary for Policymakers. Retrieved January 11, 2024, from <https://www.ipcc.ch/>
27. GRI (Global Reporting Initiative). (2016). Sustainability Reporting Standards Glossary. Retrieved December 28, 2023, from <https://www.globalreporting.org/>
28. SASB. (2018). Sustainability Accounting Standard. Retrieved January 1, 2024, from <https://sasb.org/>
29. CDSB. (2022). Framework for Reporting Environmental & Social Information. Retrieved January 1, 2024, from <https://www.cdsb.net/framework>
30. IFRS. (2023). IFRS S2 Climate-related Disclosures. Retrieved January 1, 2024, from <https://www.ifrs.org/>
31. IAASB. (2020). Consideration of Climate-Related Risks in an Audit of Financial Statements. Retrieved January 10, 2024, from <https://www.iaasb.org>
32. IAASB. (2024). Understanding International Standard on Sustainability Assurance 5000. Retrieved January 10, 2024, from <https://www.iaasb.org>
33. IAASB & Arab Society of Certified Accountants. (2018). International Standards on Auditing and muhasabat al-karbon. Majallat Al-Kut Al-Jami'a, Special Conf. Ed.
34. Dhanun, A. A., & Muhammad, 'A. G. (2021). Muhasabat al-karbon wa ta'thiruhā fi ta'ziz ahdaf al-tanmiya al-mustadama. 14th Int. Conf., Univ. of Basra.
35. Dawud, B. M. (2022). Al-muhasaba al-bii'iyya madkhal li al-hadd min halat al-talawwuth al-bii'i. Majallat Al-Jami'a Al-Taqniyya, 2(1).
36. 'Abd al-Maqsud, 'A. (2022). Athar tabanni muhasabat al-istidama 'ala tahsin jawdat al-arbah al-muhasabiyya. Majallat al-Muhasaba wa al-Muraja'a, Univ. Beni Suef, (3).
37. Ya'qub, I. I., & Al-Qaysi, I. (2020). Nahu bina' mu'ashir muqtarah li al-ifsah wa al-tawkid 'an inbi'athat ghazat al-ihtibas al-harari. Majallat Kulliyat Baghdad, Special Ed.
38. Khattab, J., Khalil, M., & Shukri, M., & Muhammad, R. (2015). Itar muqtarah lil-ifsah al-bii'i 'an takalif inbi'ath ghazat al-ihtibas al-harari. Majallat al-'Ulum al-Bii'iyya, 40(1), Ain Shams Univ.
39. 'Abbas, O., & Al-Dabbas, W. (2020). Dawr muraqib al-hisabat fi qiyas mu'ashirat al-ada' al-ijtima'i wa al-bii'i. Majallat Dirasat Muhasabiyya wa Maliyya, 15(51), Univ. of Baghdad.
40. Ya'qub, I. I., & Jajawi, T. (2022). Tawzif al-mutatalabat al-mihaniyya li-muraqib al-hisabat hasaba al-mi'yar 3410. 2nd Conf., Iraqi Association of CPAs.
41. Al-Ghazwi, H. 'A. (2010). Hukumat al-sharikat wa atharuha 'ala mustawa al-ifsah fi al-ma'lumat al-muhasabiyya (Master's thesis). The Arab Academy in Denmark.

الملحق / الجدول (1) الحوكمة البيئية

معامل الاختلاف %	نسبة الاستجابة %	الأنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	بدائل الاجابة					القرارات
				لا تتفق تماماً	لا تتفق	جزئياً	تفق	تفق تماماً	
21.07 %	88.05 %	0.9277 6	4.402 4	1	4	7	19	51	تمثل الحوكمة البيئية مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضبط سلوكيات الفرد والمؤسسة في التعامل مع البيئة والحفاظ عليها
				1%	5%	9%	23%	62%	
20.32 %	90.49 %	0.9192 8	4.524 4	1	2	12	5	62	يعتمد تطبيق الحوكمة البيئية على مشاركة جميع الأطراف الفاعلة
				1%	2%	15 %	6%	76%	
17.63 %	89.51 %	0.7892 1	4.475 6	0	4	3	25	50	يرتكز مفهوم الحوكمة البيئية بشكل رئيس على تحقيق الاستدامة البيئية
				0%	5%	4%	30%	61%	
17.15 %	90.24 %	0.7737 0	4.512 2	1	1	5	23	52	تسهم الحوكمة البيئية في دعم التنمية المستدامة من خلال عدة مجالات أهمها المناخ والتلوث والطبيعة
				1%	1%	6%	28%	63%	
29.56 %	81.22 %	1.2002 8	4.061 0	5	3	17	14	43	تمثل التنمية المستدامة والعدالة البيئية والحيطة من اهم مبادئ الحوكمة البيئية
				6%	4%	21 %	17%	52%	
23.96 %	81.22 %	0.9730 6	4.061 0	1	1	27	16	37	د-ضرورة التوعية باهمية الحوكمة البيئية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والمالي لمنشآت الاعمال
				1%	1%	33 %	20%	45%	
21.16 %	87.07 %	0.9212 4	4.353 7	0	4	13	15	50	تسهم الحوكمة البيئية في خفض حالة عدم تماثل المعلومات المالية المتعلقة بالتغيير المناخي
				0%	5%	16 %	18%	61%	
20.23 %	82.20 %	0.8315 7	4.109 8	1	2	12	39	28	تسهم الحوكمة البيئية في تعزيز الخصائص التوعوية للمعلومات المحاسبية ذات العلاقة بالتغيير المناخي
				1%	2%	15 %	48%	34%	
20.02 %	84.15 %	0.8423 6	4.207 3	0	3	13	30	36	تساعد الحوكمة البيئية في تعزيز الشفافية للأمور والقضايا ذات العلاقة بالمعلومات المالية الخاصة بالتغيير المناخي
				0%	4%	16 %	37%	44%	
25.36 %	80.73 %	1.0237 3	4.036 6	1	6	17	23	35	تسهم الحوكمة البيئية في تعزيز المساءلة للأفراد والمؤسسات حول المعلومات المالية المتعلقة بالتغيير المناخي
				1%	7%	21 %	28%	43%	
23.77 %	83.41 %	0.9913 8	4.170 7	0	2	22	16	42	تسهم الحوكمة البيئية في تعزيز الإصلاح المتعلق بالتنمية المستدامة والذي يسهم بدوره في تعزيز اصلاحات التغير المناخي
				0%	2%	27 %	20%	51%	
22.40	86.34	0.9670	4.317	0	6	11	16	49	تسهم الحوكمة البيئية في توفير

%	%	9	1	0%	7%	13 %	20%	60%	%	الثقة بالمعلومات المالية ذات العلاقة بالتأثير المناخي لأصحاب المصالح والمجتمع	
21.15 %	80.00 %	0.8462 0	4.000 0	1% 1%	4 5%	11 13 %	43 52%	23 28%	ت %	تسهم الحكومة البيئية في تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة بالافصاحات حول التغير المناخي	13
20.49 %	85.12 %	0.8722 2	4.256 1	0% 0%	5 6%	8 10 %	30 37%	39 48%	ت %	تسهم الحكومة البيئية بتوفير المعلومات المالية ذات العلاقة بالتأثير المناخي بشكل عادل لجميع أصحاب المصالح والمجتمع	
26.49 %	77.80 %	1.0304 8	3.890 2	1% 1%	6 7%	24 29 %	21 26%	30 37%	ت %	تسهم الحكومة البيئية في تعزيز العدالة فيما يخص جميع القرارات والقضايا(التي تقوم بها الإداره) البيئية ذات العلاقة بالتأثير المناخي	15
21.95 %	84.50 %	0.9273 0	4.225 2	الوسط العام للبعد							

الجدول (2) الافصاح عن المعلومات المالية ذات العلاقة بالتأثير المناخي

معامل الاختلاف %	نسبة الاستجابة %	الانحراف المعياري	متوسط النسبي	بدائل الاجابة						الفقرات	
				لا تتفق تماماً	لا تتفق	جزئي	تفق	تفق تماماً	ت		
21.37 %	88.05%	0.94097	4.4024	1% 1%	5 6%	5 6%	20 24%	51 62%	ت %	عمليات الحكومة والضوابط والإجراءات المستخدمة للاشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ	1
22.11 %	86.10%	0.95179	4.3049	1% 1%	2 2%	16 20%	15 18%	48 59%	ت %	استراتيجية الإدارة لادارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ	
26.32 %	83.41%	1.09775	4.1707	2% 2%	7 9%	10 12%	19 23%	44 54%	ت %	أداء الشركة المرتبط بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ	3
19.48 %	88.29%	0.85996	4.4146	1% 1%	3 4%	5 6%	25 30%	48 59%	ت %	التأثيرات الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ	
28.76 %	85.37%	1.22775	4.2683	7% 9%	1 1%	8 10%	13 16%	53 65%	ت %	المعلومات المستخدمة لقياس ومراقبة أداء الشركة والأمور المخاطر ذات العلاقة بالمناخ	5
24.81 %	87.32%	1.08312	4.3659	3% 4%	3 4%	11 13%	9 11%	56 68%	ت %	أ. فيما يتعلق بانبعاثات الكاربون يجب الإفصاح عن الآتي : إجمالي انبعاثات الغازات	

										الدفيئة المباشرة وغير المباشرة بالطن المترى من مكافى ثانى أوكسيد الكاربون CO2.	
22.93 %	87.07%	0.99842	4.3537	0 0%	4 5%	19 23%	3 4%	56 68%	ت %	- الغازات المدرجة في الحسابات، سواء ثانى أوكسيد الكاربون (CO2)، أو الميثان (CH4)، أو أوكسيد النيتروز (N2O)، أو مرکبات الكربون الهيدروفلورية، أو مرکبات الكربون المشبعة بالفلور (PFCs) او سادس فلوريد الكبريت او ثلاثي فلوريد النيتروجين (NF3)، أو جميعها	7
22.88 %	81.95%	0.93769	4.0976	1 1%	4 5%	14 17%	30 37%	33 40%	ت %	- نسبة كثافة انبعاثات الكاربون للوحدة الاقتصادية والمقياس الخاص بالوحدة الاقتصادية المعتمد لحساب النسبة.	8
19.71 %	84.39%	0.83184	4.2195	0 0%	2 2%	15 18%	28 34%	37 45%	ت %	- الإفصاح عن الخفض في انبعاثات الكاربون كنتيجة مباشرة لمبادرات الحد من الانبعاثات، بالطن المترى لمكافى ثانى أوكسيد الكربون CO2.	9
24.08 %	81.71%	0.98384	4.0854	0 0%	4 5%	24 29%	15 18%	39 48%	ت %	- الإفصاح عن الغازات المستنفدة للأوزون	10
23.46 %	81.71%	0.95841	4.0854	0 0%	6 7%	16 20%	25 30%	35 43%	ت %	الإفصاح عن استخدامات المياه	11
20.46 %	88.05%	0.90075	4.4024	0 0%	4 5%	11 13%	15 18%	52 63%	ت %	الإفصاح عن نسب وحجم المياه التي تم تدويرها	12
26.43 %	81.71%	1.07957	4.0854	1 1%	9 11 %	11 13%	22 27%	39 48%	ت %	الإفصاح عن استهلاكات الطاقة ومصادرها	13
19.21 %	86.10%	0.82685	4.3049	0 0%	1 1%	16 20%	22 27%	43 52%	ت %	الإفصاح عن حجم ونسب المخلفات	14
28.39 %	83.90%	1.19090	4.1951	5 6%	4 5%	9 11%	16 20%	48 59%	ت %	الإفصاح عن نسب وحجم المخلفات التي تم تدويرها	15
23.32 %	85.01%	0.99131	4.2504	الوسط العام للبعد							